الدراسات اللغوية

المنارة للاستشارات

المنارة للاستشارات

أراء البصريين في القراءات القرآنية المتواترة
(بين الرد والقبول)

د. عثمان مصطفى الجبر
جامعة الشرق الأوسط/عمان.الأردن

ملخص البحث

لقد أشغل بالَ البحث زمنا تأوّل المتأولين و تجرؤ المتجرئين على كلام رب العالمين، أعني
أعلام النحويين و العلماء اللغويين وأخص منهم البصريين، من لم يقيموا مرّاتٍ لكتاب الله المتبارك قائمةً أمام أصولهم اللغوية وقواعدهم النحوية، فكانوا حينا يضعّفون رواية أصولهم اللغوية وقواعدهم النحوية، فكانوا حينا يضعّفون رواية متواترة من القراءات القرآنية الصحيحة، و حينا يؤولون نصوصا من كتاب الله الصريحة فكان هذا البحث ليدفع عن القران التهم التي لا تليق بخير الكلام، كلام الله تبارك وتعالى.

Abstract

This paper examines the different views , especially of those who belong to the Basra syntactic school towards Quran. Following up their syntactic legacy reveals their repeated trials to gear things towards what they believe is correct according to their Linguistic and syntactic rules. Sometimes, they stick

المنارة للاستشارات

to correct some Quranic true revelations to weaken their meanings, on other times, they add to the Quranic text their own structures to appear as if they are part of the real text. This research tries to advocate the originality of the text in its ten readings from a syntactic point of view .

المقدمة

الحمد لله الذي جعل القرآن للحائرين دليلاً ونوراً، وأضاء للتائهين درب الظلام وزاد نفوسهم بهجة ونوراً، وهيأ لأمر هذا الدين من العلماء والمهتدين من يرفع بناءه ويُعلي لواءه، حتى يكون منارة الضالين وجامع الباحثين.

والصلاة والسلام على أفصح العرب لساناً وأبينهم كلاماً، وعلى آله وأصحابه والتابعين إلى يوم الدين.

لقد أشغل بال البحث زمناً تأوّل المتأولين وتجرؤ المتجرئين على كلام الله رب العالمين، أعني أعلام النحويين والعلماء اللغوية وأخص منهم البصريين، من لم يقيموا مرات لكتاب الله المتبارك قائمة أمام أصولهم اللغوية وقواعدهم النحوية، فكانوا حيناً يضعفون رواية متواترة من القراءات القرآنية الصحيحة، وحيناً يؤولون نصوصاً من كتاب الله الصريحة، فكان هذا البحث ليدفع عن القرآن التهم التي لا تليق بخير الكلام، كلام الله تبارك وتعالى.

هذا عملٌ متواضع يهدف إلى إثبات حجية القرآن الكريم بقراءاته العشر في باب النحو، فكان من الأولى – في رأي الباحث – أن يبدأ البحث ببيان نشأة النحو وأسبابه، ثم تمت الإشارة إلى ظهور المدرستين البصرية والكوفية وأسباب تقدم البصريين على الكوفيين، وسمات كل من المدرستين. ثم كان لا بد من بيان أهمية القراءات على النحو، وموقف كل من المدرستين من القراءات خاصة

المنارة للاستشارات

أهل البصرة، وذلك من خلال إيراد مسائل توضح أسلوب البصريين في مناقشة الآراء النحوية التي يُستدل عليها بآيات من كتاب الله الكريم. والله تعالى هو المأمول وحده أن يوفق الباحث في إيصال الرسالة التي أرادها من هذا البحث، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

ظهور اللحن ونشأة النحو:(ضيف، ش.1983: 5- 9)

لقد كان اختلاط العرب قبل الإسلام بغيرهم قليلاً، ولم تكن معاملات العرب مع العجم من البشر إلا لأغراض التجارة في الأعمّ الأغلب، لذا لم يكن هناك فرصةٌ لأن تتخلل العربية ومفرداتها وأساليبها وأحكامها بظواهر وملامح من لغات قوم آخرين، خاصة وأن طبيعة هذه المعاملات كانت تتسم باستخدام شكل معين من الكلام، وهو الذي يعين على التواصل في شؤون البيع والشراء والعرض والرفض والقبول وما شابه ذلك مما يؤدي الغرض الذين يلتقون لأجله، ولهذا لم تكن لدى العرب حينذاك حاجة لبيان أحكام لغتهم وقوانينها وضوابطها لعدم ظهور اللحن، إلا أن جاء الإسلام وتغير الحال.

إن ظهور الإسلام وسع من رقعة الدولة العربية وجذب كثيراً من الناس إلى المجيء إلى هذه البلاد للتعرف على الإسلام أو الدخول به أو حتى لأغراض التجارة، وهذا زاد من اختلاط العرب بغيرهم من الأمم والحضارات على اختلاف لغاتهم، ولمجاراة من هو ليس بالعربي ومحاول التفاهم بينهم طفا تغير تدريجي على اللغة العربية مما أظهر اللحن على ألسنة بعض العرب.

ولم يكن ظهور اللحن هذا متأخراً، بل قد شهد عصر النبوة شيئاً منه إذ لحن أحدهم أمام رسول الله عليه الصلاة والسلام فقال لأصحابه: "أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل"(ضيف، ش.1983: 11) ولنا أن نرى هنا كيف أن العرب كان لديهم سليقة لغوية تنبئهم عما يخالفها عند سماع الغلط من الكلام.

المنارة للاستشارات

وروي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال: لأن أقع فأسقط خير لي من أقرأ فألحن. وهذا يدل على مدى استبشاع الخطأ في القول والقراءة.

وإن قول أبي بكر رضي الله عنه ليشير إلى مدى اهتمام المسلمين لا سيما أصحاب الأمر منهم بالحفاظ على كتاب الله العزيز من دخول اللحن إليه، فقد خصّ القراءة باللحن ليدلّ على العناية البالغة بالقرآن الكريم وصحة قراءته.

ولعلّ الحديث في هذا السياق يقودنا إلى سَوق القصة التي تُعد الخطوة الأولى لنشأة النحو وتقعيده وتقنينه، إذ سمع أعرابي رجلاً يقرأ من سورة براءة قوله تعالى: "أنّ الله بريء من المشركين ورسوله" بجرّ (رسولُه)، فبادر الأعرابي إلى القول: لئن كان الله بريء من المشركين ومن الرسول فإني أبرأ ممن برئ منهم الله تعالى، فلما بلغ ذلك علياً بن أبي طالب رضي الله عنه قال للإعرابي: (رسولُه) بالرفع، فقال الأعرابي: إني بريء من برئ منهم الله ورسوله، ثم حضّ عليّ أبا الأسود الدؤلي أن يضع علماً يعلم الناس لغتهم، وكان يقول له: انحُ هذا النحو، ومن هنا سميّ النحو نحواً.

هذا الحدث يؤكد لكل أحد أن الدافع الديني – حفظ القرآن الكريم – هو الدافع الأول والسبب الرئيس في نشأة النحو، ولا نغفل هنا دوافع أخريات ساهمت في نشأة النحو كالدافع القومي المتمثل بالحفاظ على هذه اللغة التي هي هوية العرب وأهم شعار لهم. وقد ذكر بعضهم سبباً اجتماعياً تعليمياً وسبباً دعوياً وسبباً عقلياً ذهنياً وغير ذلك.

افتراق النحويين إلى مدرستين:

نشأ النحو أول من نشأ في البصرة، وقد سبق البصريون الكوفيين في تنشئة النحو والعناية به ودرسه وروايته ومناقشته، ولا يختلف اثنان في أن للبصريين قدم السبق في هذا، وإن العامل الأبرز في ذلك هو العامل السياسي، فالأحداث

المنارة للاستشارات

السياسية الجسام التي حدثت بين أصحاب رسول الله عليه الصلاة والسلام ورضي الله عنهم كان لها أعظم الأثر في علو البصريين على الكوفيين، فالبصرة مقر الأمويين أنصار عائشة رضي الله عنها، والكوفة مقر العلويين القرشيين أنصار علي رضي الله عنه وأرضاه، ولما جرى وكانت الغلبة لأهل البصرة اجتمع لهم الاستقرار النفسي والسياسي والاجتماعي، وكان أبو الأسود يعيش في البصرة، كل ذلك هيأ لهم التفرغ لعلوم النحو واللغة والتحليل العقلي والمنطقي لهذه العلوم، ومن الجدير بالذكر هنا قرب سوق المربد من البصرة، وهي سوق شبيهة بسوق عكاظ، حيث كانت تجري المناظرات والخطب وإنشاد الأشعار. بينما كان الكوفيون منشغلين بقراءة القرآن العظيم ورواية الأخبار والأشعار ولم يكونوا منهمكين في صناعة النحو كما كان حال البصريين، إلا قليلاً منهم، فبعض الكوفيين رحل إلى البصرة وتتلمذ فيها على بعض علمائها كالإمام الكسائي الكوفي القارئ.

ولم يدم الأمر طويلاً على هذه الحال، فقد انتهت الدولة الأموية وجاءت الدولة العباسية التي اتخذت الكوفة عاصمة لها، الأمر الذي سلم اللواء لأهل الكوفة، فأدلوا بدلوهم ونهجوا منهجهم وخطو طريقهم ليكون لهم بالغ الأثر وعظيم الشأن في صناعة النحو، وحصل التنازع (الشاطر. م. 1983: 22- 24)

سمات المدرستين

1- المدرسة البصرية:

إذا ذُكر البصريون التشدّد، وأُثني عليهم بالدقة والتعمّق، فقد اعتمدوا في نحوهم استقراء كلام العرب شرط كونه من قبائل نجد وبوادي الحجاز وتهامة، معللين ذلك بأنهم أفصح العرب الذين لم يختلطوا بغير الحصاء ولم تتلوث ألسنتهم برطانة الأعاجم، وفي ذات الوقت كانوا يتحرون في قبول

المنارة للاستشارات

الشاهد، فلا بد من سلامته روايةً وكثرةً ليُجيزوا القياس عليه وقبول تبويبه أصلاً من أصول النحو، وهذا ما حدا بهم إلى عدم الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف لعدم ثقتهم بصحّته، وعدم قبولهم لما تدخّل به العجم في الرواية، خاصة أن كثيراً من هذه الأحاديث قد نقلت بالمعنى. ولا شك أنهم جعلوا القرآن الكريم مصدراً أساسياً للشواهد وكذلك القراءات، إلا أن استشهادهم هذا كان ناقصاً حيث تجرؤوا في كثير من الأحيان وردّا ما تواتر وصحّ من القراءتين وقد علموا سندها وصاحبها، إلا أنهم اتبعوا الهوى في ذلك ورمَوا بعضها بالشذوذ أو الضعف أو الوهي، واتهموا القرّاء أحياناً بالضعف اللغوي أو الوهم أو الغلط وغير ذلك من القوادح التي لا تليق بكلام الله تعالى ولا بنقلته، كل ذلك لأنها لم توافق قاعدتهم النحوية التي قامت على استقراء ناقص وتعصب أعمى وقلة حكمة.

من هذا نخلص إلى أن البصريين أكثروا من السماع وقللوا من القياس، وهذا في رأي الباحث خلل جلي في تقنين اللغة وتقعيدها، ذلك أن الجميع يتفق على أنه لم يصلنا من كلام العرب إلا قلة قليلة، فإن اعتمدنا في الأغلب على السماع انكمشت اللغة.

2- المدرسة الكوفية:

لا يخفى أن الكوفيين قد اعتمدوا السماع لأخذ اللغة كالبصريين إلا أنهم أكثروا من القياس حتى صار أبرز سمة لهذه المدرسة، ولكونهم لم يعتمدوا السماع بقدر ما اعتمده البصريون ، قبلوا الشواهد دون التشدد في معرفة الراوي أو أصله – أبدوياً كان أم حضرياً – أو التأكد من كثرة هذا الشاهد عند الفصحاء، فناقشوا شواذ اللغة مبالغين أحياناً في ذلك، حتى وصل الحال بهم مرات إلى أن يجعلوا من الشاذ أصلاً يقاس عليه، لكنهم كانوا أقرب إلى الصواب والحق في ما يتعلق بالقراءات وإن لم يشتهر ما جاء فيها – على حد زعم

المنارة للاستشارات

البصريين – ببين العرب، فإن وجدوا دليلاً من القراءات على ما يناقشونه تمسكوا به وعضوا عليه بالنواجذ.

القراءات والنحو:

جاء كل نبي إلى قومه بمعجزة تباريهم بما يمهرون به، لذا كانت معجزة رسولنا عليه الصلاة والسلام القرآن الكريم، ذلك النص العربي المبين الفصيح البليغ، باري العرب فعجزوا عن الإتيان بمثله ومثل بيانه وعلو عبارته، قال تعالى: "وإنه لتنزيل رب العالمين. نزل به الروح الأمين. على قلبك لتكون من المنذرين. بلسان عربي مبين"(سورة الشعراء: 192- 195)، وقال: "قرآناً عربياً غير ذي عوج لعلهم يتقون"، وبما أن العرب أفصحهم لم يستطيعوا الإتيان بمثل هذا القرآن ثبت أن القرآن أفصح الكلام وأبلغه وأبينه، لذا فإن القرآن الكريم حجة على كل أحد، وهو أول مصدر من مصادر السماع والقياس في النحو، ويقاس كلام العرب على القرآن ليس على العكس، وإن كان لأحد دليل من كلام الله على ما ينادي به في النحو وجب قبوله والتسليم به، دون النظر إلى شهرته ومدى شيوعه بين العرب، لا سيما وأننا لا نستطيع تقرير حدود شيوع ذلك بين العرب إن كان استقراؤنا لكلامهم غير كاف لعدم إمكان ذلك.

وإذ سلمنا اتفاقاً بحجية كلام الله تعالى في النحو وسموه على غيره من الكلام والقواعد والنظريات اللغوية، وجب علينا التسليم كذلك بحجية القراءات القرآنية في ذلك، ولا أدري كيف راق لمن لا باع له في علم القراءات أن يقول إن القرآن الكريم والقراءات القرآنية حقيقتان متغايرتان، وبأدنى نظر وأقل تأمل في حديث رسول الله عليه الصلاة والسلام: "إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف" إذ أدنى نظر في هذا الحديث يجلي لنا أنه لا يمكن القول بأن القرآن والقراءات شيئان متغايران، وإن كان الأمر كذلك فما الحد الفاصل

المنارة للاستشارات

بينهما؟ وكيف لنا معرفة ما قرأ به رسول الله عليه الصلاة والسلام دون غيره من الأحرف؟.

بتسلسل منطقي وإعمال العقل نتوصل إلى أن الترجيح بين القراءات ضرب من العبث ممتزجٌ بجرأة تقصي صاحبها عن الصواب وتُدنيه من الزلل، ذلك أن القرآن الكريم بقراءاته المتواترة كله كلام الله تعالى المبين، لا مفاضلة فيه ولا ترجيح، إذ إن الأمر نقل خالص وتلقٍّ محض، ليس للقارئ فيه دور غير النقل الأمين الثابت صدقه بالتواتر.

ولا بد من الإشارة إلا أن بعض القراء كانوا عرباً أقحاحاً، وبعضهم نحويون، فلو سلمنا جدلاً أن القراءات كانت بالاختيار لا بالتلقي فإن اختيار بعضهم حجة لكونه عربياً فصيحاً مشهوداً له ومن عصر الاحتجاج كابن عامر الدمشقي التابعي.

لقد تنكّب البصريون طريق الحق والصواب حين جعلوا قواعدهم أصلاً يحتج به على القراءات، والحق العكس كما سبق، إلا أن اتباع الهوى والانتصال للذات جعلهم يولون أنفسهم حظاً كبيراً. وفيما يلي نورد أمثلة تجلي لنا جرأة البصريين في رد بعض القراءات أو تضعيفها أو اتهام صاحبها دون تورع، وهذا تساهل فيما حقه التشدد وتشدد في حق التساهل.

مسائل تبين موقف البصريين من القراءات:

المسألة الأولى: العطف على الضمير المخفوض:

ذهب الكوفيون إلى أن العطف على الضمير المخفوض جائز قياساً على كلام الله تبارك وتعالى، وعلى كلام العرب كذلك، في حين منع البصريون ذلك إلا بإعادة ذكر حرف الجر، وليس هذا البحث في حقيقة المسألة النحوية ووجهها، إذ الأمر قد اتضح لما قلنا إن الكوفيين يستدلون بكلام الله تعالى.

المنارة للاستشارات

لقد احتج الكوفيون أول ما احتجوا بقول الله تعالى في سورة النساء: "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام" سورة النساء(المبرد، م. 1418هـ: 749)، فقد قرأها حمزة الزيات أحد السبعة بالجر (والأرحامِ) على العطف على الضمير، كما استدلوا بغيرها من آيات كتاب الله الكريم إلا أن تلك الآيات ليس فيها وجوه في القراءات، لذا لم يستطع البصريون رد شيئاً منها فتأولوها تأويلات كثيرة أصابوا في بعضها وجانبوا الصواب في آخر.

والجدير بالذكر هنا هو كيف أن البصريين وعلى رأسهم المبرد قد ردوا الدليل من كتاب الله تعالى ورموه بالضعف والغلط لما كان وجهاً من القراءات، ولما لم يمكنهم فعل ذلك في الآيات الأخرى قاموا بتأويلها بتكلف. فهذا المبرد يقول فيها: (لو صلّيت خلف رجل يقرأ بالجر لحملت نعلي ومضيت)(الزجاج، أ. 1408هـ: 6)!!

نبرأ إلى الله تعالى من هذا، بل إن ما ذهب إليه الكوفيون لحق مبين، كيف لا وكلام الله تعالى حجتهم؟!

ثم نرى الزجاج رحمه الله تعالى يصرح بتخطئة قراءة حمزة حيث قال: (... فأمّا الجرّ في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار الشعر)، وهذا تصريح بين لا يُعتذر له بغير أن علم القراءات لم يكن قد تشكل آنذاك على الصورة النهائية التي هو عليها الآن.

وكل ما أريد ذكره هنا هو أن البصريين في مثل هذه الحالات سيكونون بين اختيارين؛ إما ردّ الآية إن كانت وجهاً من القراءات، أو تأويلها تأويلاً متكلفاً كما فعل ابن الأنباري في كتابه الانتصاف في هذه المسألة(ابن الأنباري، أ.1961:مسألة 63)، كل ذلك انتصاراً للمذهب ومطاوعة للهوى.

المنارة للاستشارات

المسألة الثانية: الفصل بين المضافين بغير حرف الجر والظرف:

أجاز الكوفيون أن يَفصل فاصل بين المضاف والمضاف إليه حتى وإن كان غير الظرف وحرف الجر، في حين منع البصريون ذلك إلا في الظرف وحرف الجر عند الضرورة الشعرية، وقد أورد ابن الأنباري(ابن الأنباري،أ. 1961:مسألة63) أدلة الكوفيين مستوفياً إياها وكذلك ردود البصريين الذين لم يقبلوا بشيء منها، على الرغم من أن بعضها كان شيئاً من وجوه القراءات السبع المتواترة.

إن مما استدل به الكوفيون على صحة ما ذهبوا إليه قول الله تعالى في سورة الأنعام[137]: "وكذلك زَيَّن لكثير من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤهم"، فقد قرأها الإمام ابن عامر الدمشقي أحد السبعة (زُيِّن/ قتلُ/ أولادّهم/ شركائهم)، فعلى قراءة ابن عامر تكون (قتل) مضافاً وكلة (شركائهم) مضافاً إليه، وقد فصلت (أولادَهم) بين المضافين وإعرابها مفعول به للمصدر المضاف إلى فاعله، وهذا دليل واضح قويّ بيّن صحة ما ذهبوا إليه.

لكن للبصريين كلام آخر، فقد وهَّوا هذه القراءة السبعية المتواترة الصحيحة، حيث قاسوها على ما عندهم من قواعد كانوا قد أصّلوا لها باستقراء ناقص، فجعلوا ما سمعوه من كلام العرب ألاً يقيسون عليه كلام الله تعالى!! بل قد وصل بهم الحال كذلك إلى الطعن في الإمام ابن عامر ذلك الإمام التابعي القارئ الكبير الذي يعدّ من أكثر القراء فصاحة وعلماً، وهذا ليس عندهم ببعيد، فإن من يوهّي قراءة صحيحة من القرآن الكريم لا يتورع عن الطعن بصاحب هذه القراءة من باب أولى، وابن عامر هذا عربيً صريح فصيح من عصر الاحتجاج، قال عنه الإمام الشاطبي في شاطبيته:

أبو عَمْرِهِم واليحصبي ابن عامرٍ صريح وباقيهم أحاط به الولا

بينما قال البصريون إنه قد توهّم لّما رأى (شركائهم) مرسومة بالياء فظن أنها مجرورة، ويا للعجب ممن ظن أن القرآن يؤخذ بالتشهي والظن والاختيار،

المنارة للاستشارات

وممن جعل الرسم حكماً على القراءة! متناسين أن أول شرط لقبول القراءة القرآنية تواترها، فإن ثبت تواترها وجبت موافقتها لأركان القراءة الصحيحة الأخرى وهي موافقة الرسم ولو احتمالاً، وموافقة النحو ولو بوجه من الوجوه، ومن هنا يتضح ومن خلال هذا العرض لأركان القراءة الصحيحة أن الركن الأساسي المعول عليه في قبول القراءة هو التواتر، فإذا تواترت القراءة أصبحت هي بنفسها حجة على كلام العرب، ولم يقصد علماء التجويد وعلوم القرآن من اشتراطهم موافقة الرسم والنحو أن تُعرض القراءة عليهما فإن وافقت وإلا رُدَّت؛ إنما قصدوا أنّ القراءة إذا تواترت لزم أن يكون لها وجه نحوي فصيح وأن تكون موافقة للرسم الذي وُضِع على أساسها أصلاً. وعليه مُنع أن تقاس على غيرها لتصحيحها، بل يُقاس على غيرها عليها لتصحيحه، والله تعالى أعلم.

المسألة الثالثة: قوله تعالى: "فرِهانٌ مقبوضة"(سورة البقرة:283).

ومما اندفع في تضعيفه بعض نحويي البصرة وردوه مستقبحين إياه ما قرأه الإمامان الكبيران القارئان من السبعة ابن كثير المكي وأبو عمرو البصري حيث قرؤوا: (فرُهُنٌ مقبوضة)(الشاطبي، ن. 1980م سورة البقرة) ، وعلى كلا القراءتين فإن هذا جمع كلمة (رَهْن)، قال ابن زنجلة: (والرهُن جمع الرهْن وهو نادر كما تقول: سقْف وسقُف، وقال الفراء: الرهُن جمع الجمع: رهْن رهان رهْن، كما تقول: ثمرة ثمار ثمُر)(ابن زنجلة، ع. 1404هـ:152).

وقد استقبح الأخفش الأوسط هذه القراءة بجرأة عجيبة حيث قال فيها: (وقال أبو عمرو فرهُن وهي قبيحة لأنّ "فعْل" لا يجمَع على "فُعُل" إلا قليلاً شاذاً...)(الأخفش الأوسط، أ. 1990: 206)!!

ولا أدري كيف جعل الأخفش درايته في اللغة دليلاً يحكُم به على كلام الله تبارك وتعالى؟. وإن هذا الجمع لهذه الكلمة إنما سماع محض لا يُعتمد على

المنارة للاستشارات

قبوله إلا النقل، فما دام هذا النقل قد تحقق بالتواتر فليس هناك آكَد على صحة ذلك من ذلك. ثم إن أصح أضرب السماع بلا أدنى شك هو القرآن الكريم.

وإن لازم استقباح الأخفش هذه القراءة – ظناً منه أنها غلط – أن يستقبح ما تحصل به إجماع الأمة على قراءته وهو قوله تعالى في سورة الواقعة: "وفرُش مرفوعة"(سورة الواقعة:34) فإن الإجماع حاصل على قراءتها بهذا الوزن دون اختلاف في القراءات فيها، أفسيقول الأخفش عنها: هذا قبيح، ثم يوافقه على ذلك البصريون؟!!.

المسألة الرابعة: قوله تعالى: "وما أنتم بمصرخيَّ"(سورة ابراهيم:22).

لقد قرأ جميع العشرة هذه الكلمة بفتح الياء إلا حمزة، فقد قرأها (بمصرخيَّ) (الجزري، م. د ت:224)، وقد لحن أكثر النحاة حمزة رحمه الله تعالى، إني لأعجب من هذا كل العجب، إذ كيف يلحنون حمزة وليس حمزة صاحب الاختيار في هذا، ونرجع في هذا إلى أصل المشكلة وهي اعتقاد هؤلاء النحاة أن القراءة تكون بالرأي والاختيار، ونعوذ بالله من هذا، وليس حمزة إلا ناقلاً.

الزجّاج كعادته لم يتورع عن رد هذه القراءة بحجة الرداءة فقد قال: (وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف ذكره بعض النحويين...)(الزجاج، أ. 1408هـ:159). كيف؟ ألأنّ النحويين لا يحبون هذا؟ .أم لأنها لم تتوافق مع ما اصطنعوه من قواعد لا تقوم لها قائمة أمام كتاب الله الحق المبين، إني ليحزنني أن أسمع مثل هذا عن كلام الله العظيم الجليل (هذه القراءة رديئة مرذولة). بل ما جاءوا به رديء مرذول، قبيح غير مقبول، سقيمو معلول، لا تقبله فطرة العقول، حتى انتهت المسألة إلى الأفول.

المنارة للاستشارات

ومن باب الجدل ليس أكثر سيقال لهؤلاء إن وجه هذه القراءة مقبول من حيث مسوغ كلام العرب وقياسه، فهذه ياء الإضافة التي دخلت على ياء الجمع الساكنة، فكُسرت على الأصل حين جرى على الألسن فتحها، وأجمل بكلام القسام بن معن النحوي الذي قطع دابر الجدل بكلمة لا توزن بجبال من ذهب حيث قال: (هي صواب ولا عبرة بقول الزمخشري وغيره ممن ضعّفها أو لحّنها، فإنها قراءة صحيحة اجتمعت فيها الأركان الثلاثة) (الزجري، م. د ت:224) وإن هذا خير ما يقال في رد أو قبول قراءة تُنسَب إلى كلام الله المتبارِك المتعالي.

المسألة الخامسة: قوله سبحانه: "ثم ليقطع فلينظر"(سورة الحج:15).

لقد تواترت قراءة اللام في (ليقطع) بالإسكان عند أكثر القراء،(الشاطبي، ن. 1980:سورة الحج) إلا أنّ هذا لم يرُق للمبرد حيث قال في مقتضبه: (وأما قراءة من قرأ ثم ليقطع فلينظر. فإن الإسكان في لا فلينظر جيد وفي لام ليقطع لحنُ؛ لأن ثم منفصلة من الكلمة)(المبرد، أ. 1994).

وحالنا هنا هو حال ما ذُكر في كل ما سبق، ولا يتّسع المقام للإسهاب وإكثار المقال، إلا أنه ربما كان مفيداً إن أوردنا ما جاء به ابن زنجلة من توجيه مهم في هذا، ففي كتابه توجيه القراءات قال: (وحجّتهم أن أصلها السكون، وإنما تكسر إذا وقعت ابتداءاً، فإذا كان قبلها حرف متصل بها رجعت اللام على الأصل، وأصلها السكون) (ابن زنجلة، ع. 1404هـ:437)، وهنا نرى توجيهاً مقنعاً لمن أراده، والحق أن نقول: يجوز إسكان اللام بعد (ثم) بسبب هذه القراءة، لا أن نقول: سبب هذه القراءة هو جواز الإسكان بعد (ثمّ). والله تعالى أعلم.

النتائج:

والآن وبعد هذا البحث القصير المتواضع، توصل الباحث إلى خلاصات بعضها مؤكد لما كان قد تقرر من قبل من جمع من العلماء والباحثين،

المنارة للاستشارات

وبعضها إضافة جديدة علّها تثري المكتبة النحوية واللغوية، ومن هذه الخلاصات:

يتبين من هذا البحث أهمية استقامة اللسان، وتقويم اعوجاجه بشتى الطرق، وقد تجلّى ذلك في ما ذُكر وأُثر عن النبي عليه الصلاة والسلام حين ألأمر بإرشاد الذي أخطأ في كلامه.

خلص الباحث إلى أن أول ملامح التصحيح والتقويم كانت في عصر النبوة، واستمر ذلك في عصر الخلفاء الراشدين إلى أن تمّ تقعيد النحو وتأصيله.

قد اتضح مما سبق في هذا البحث أن أهم سبب وأول دافع من دوافع نشأة النحو هو الدافع الديني، حيث كانت الشرارة الأولى لإنشاء هذا العلم هو اللحن الذي وقع فيه أحدهم زمن علي رضي الله عنه وأكرمه.

لقد كانت السياسة عاملاً مساعداً للبصريين في جعلهم يسبقون الكوفيين في الانشغال بالنحو والاهتمام به، وذلك أن البصرة كانت دولة الأمويين التي لمعت سياسياً واجتماعياً وعسكرياً ...

إن البصريين قد قعّدوا للنحو حسب استقرائهم وسماعهم لكلام العرب، ولما وجدوا أن القرآن الكريم بقراءاته يخالف أحياناً ما قعّدوه وقاموا برد هذه القراءات أو تضعيفها أو اتهام صاحبها، وجلعوا ينتصرون لأسسهم متعامين عن الحق، كل ذلك خوفاً من التراجع إلى الحق، ويكأنّ الأمر فوز وخسارة!.

القرآن الكريم والقراءات شيء واحد، ليس من الممكن الفصل بينهما لاستحالة ذلك، فمن رد شيئاً من هذه القراءات فقد وقع في جرم عظيم في الدين، ومن أشد الحرمات الترجيح بين القراءات، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى القول بالتفاوت في كلام الله وعلّو بعضه على بعض، وهذا اجترام عقديّ خطير.

المنارة للاستشارات

أكثر البصريين تساهلاً في رد القراءات هم المبرد والزجاج والأخفش الأوسط، وقد كثرت الأمثلة على ذلك فيما مرّ.

هذا وإني لأسأل الله العظيم الكريم أن يتقبل هذا العمل، الذي لم يكن منه غاية إلا الانتصار للحق وإعلاء كلمته، وبيان عوار الباطل والتنبيه على اعتدائه على كلام الله المتبارك المتعالي.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه.

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم.

الأخفش الأوسط، أبو الحسن.1990م. معاني القرآن، ط1. القاهرة:مكتبة الخانجي.

ابن الأنباري، أبو بركات.1961م. الإنصاف في مسائل الاختلاف، تحقيق الدكتور جودة مبروك ،القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأندلسي، الشاطبي .1980م. متن الشاطبية.

ابن الجزري، محمد.د ت . النشر في القراءات العشر،ط2. بيروت:دار الكتب العلمية.

الزجاج، أبو إسحق.1408هـ. معاني القرآن وإعرابه، عالم الكتب.

ابن زنجلة، عبدالرحمن.1404هـ. حجة القراءات. تحقيق سعيد الأفغاني، ط5. بيروت مؤسسة الرسالة.

الشاطر محمد.1983م. الموجز في نشأة النحو، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.

ضيف، شوقي. 1968م. المدارس النحوية، ط2.القاهرة: دار المعارف.

المبرد، محمد.1418هـ. الكامل، ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة.

المبرّد، محمد. 1994م. المقتضب في اللغة، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي.

المنارة للاستشارات

المنارة للاستشارات